



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
مخبر الدراسات القانونية البيئية



الملتقى الدول حول

الأمن المائي: تشريحات الحماية وسياسات الإدارة

□ د. غربي عزوز
□ جامعة المسيلة
□
□ مداخلة بعنوان

الحكومة المائية في الجزائر - البحث عن دور للقطاع الخاص

فعاليات الملتقى يومي 14 و 15 ديسمبر 2014

مجمع هيليو بوليس قالمة

الموقع الإلكتروني للجامعة

www.univ-guelma.dz

العنوان

ص ب 401 جامعة قالمة 24000

السنة الجامعية 2014-2015

المخلص

إن مصطلح الحوكمة لم يتوقف استعماله في مجال واحد، بل اتسع ليشمل مجالات ومستويات عديدة من بينها قطاع المياه ، في هاته الورقة سنحاول أن نعالج دور طرف أساسي في معادلة الحوكمة المتمثل في القطاع الخاص بالبحث عن مكانته ودره الذي يمكن ان يؤديه والتحديات التي تواجهه ضمن مقتضيات إرساء الحوكمة المائية في الجزائر .

Le terme de gouvernance n'est plus exclusif à un seul domaine, il s'est élargi pour inclure de nombreux niveaux, tels que le secteur de la gestion des ressources en eau.

Dans cet article, nous allons essayer de traiter le rôle d'un des principaux acteurs dans l'équation de la gouvernance des ressources en eau, qui est le secteur privé, en s'exclamant sur les potentialités et les limites de son rôle dans la gouvernance du secteur/

الحوكمة المائية في الجزائر:

-البحث عن دور للقطاع الخاص-

الدكتور: غربي عزوز

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة المسيلة.

مقدمة: تعاني معظم البلدان وخصوصا في المناطق الجافة وشبه الجافة التي تشغل الجزائر حيزا ومجالا هاما منها أزمة حادة في المياه، حيث أن النمو السكاني والتقدم والإنمائي وتغير المناخ، كلها عوامل ستؤدي إلى تفاقم هذه الأزمة، ما سينتج عنها ضغط رهيب على الموارد المائية المتاحة. ومن المسلم به اليوم أن أزمة المياه من أوجه عدة هي أزمة حوكمة وقد نشأت هذه الأزمة نتيجة فشل المؤسسات في إدارة الموارد المائية البشرية والأنظمة البيئية، وإذا كانت الحوكمة نتاجا معقدا

للتفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، التي يشارك فيها مختلف الفاعلين على عديد المستويات، فان الكثير من البلدان تعمل على التغيير في كيفية إدارة الموارد المائية بالتركيز على التوجه نحو الحوكمة المائية، ومن الناحية العملية يعني هذا التغيير صياغة سياسيات وتشريعات وتنظيمات مائية جديدة وإقرارها وتنفيذها، وأن تتجلى فيها (أي الحوكمة المائية) اهتمامات أوسع نطاقا مثل: المسائل المتعلقة بالمحاسبة والمراقبة والاستجابة والشفافية.

لذلك فان التقدم يتطلب نحو استدامة المياه وضع هياكل وممارسات للحوكمة من شأنها تعزيز العمل الايجابي وتوجيهه وتنسيقه ليس فقط لصالح الهيئات الحكومية التقليدية والمصالح التجارية، بل لصالح مجموعة الفاعلين بأكملها، والتي من ضمنها فاعلين من الحكومة والقطاع الخاص مع مشاركة المجتمع المدني على المستوى الجماعي والفردي على حد سواء.

وضمن هذا الإطار وفي ظل التحديات الصعبة التي تعرفها الجزائر على غرار العديد من دول العالم لجأت في سبيل تلبية المتطلبات المائية البشرية والاقتصادية والبيئية المتزايدة إلى بعض الأساليب الجديدة التي تهدف إلى زيادة حجم عرض المياه وتأمينها وتحسين نمط استخدامها ودفع القطاع الخاص للمشاركة في مجال إدارة قطاع المياه. إيماننا منها بأنه من الممكن تجاوز هذه التحديات بنجاح عن طريق حوكمة مائية تفسح المجال أمام القطاع الخاص ليشغل مكانة ودور لم يكن قد شغلها في السابق.

وهو مايقود إلى طرح التساؤل الآتي: ماهي مكانة ودور القطاع الخاص في الجزائر في مجال

القطاع المائي على ضوء التحولات أو المقتضيات الجديدة التي تستدعي التوجه نحو الحوكمة المائية ؟
أولا. في التعريف بالحوكمة المائية: إن مصطلح الحوكمة ليس كلمة جديدة إلا أن ظهورها في النقاش حول المؤسسة الاجتماعية يعتبر نسبيا تطورا جديدا، ولعل هذا المصطلح يفتقر أيضا إلى الترجمة الدقيقة إلى اللغات الأخرى، فعلى سبيل المثال تم ترجمة المصطلح في العربية إلى العديد من الكلمات مثل، إدارة الحكم، الحكمانية، الإدارة المجتمعية، الحكامة، كما أن التعريف المحدد والدقيق للحوكمة اخذ أبعادا ومضامين عديدة، ففي إحدى الندوات الدولية الحديثة قام عشرون أكاديميا وممارسا بنتبع جذور المصطلح إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر في انجلترا، حيث جمعوا التعاريف من المصادر العديدة لها والتي اوضحت تطور واتساع معاني الحوكمة وخلصوا إلى أن التغيير في دور الحكومة وتغير البيئة التي على الحكومة ان تمارس دورها فيها، قد تمخض عن جلب الحوكمة إلى الاستخدام من قبل العامة كعملية **Process**، حيث لم تعد كلمة حكومة كافية.¹

وبذلك يأخذ مصطلح الحوكمة تعريفات عدة منها ما أورده تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1997 بأنها: "ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية في إدارة شؤون بلد ما على كافة المستويات، وتشمل الحوكمة الآليات والعمليات والمؤسسات التي يفصح المواطنون والمجموعات من خلالها على مصالحهم ويناقشون خلافاتهم ويمارسون حقوقهم وواجباتهم القانونية."²

وفي هذا الإطار حاول **R A Rohdes** أن يضع التعاريف التي تتناول المصطلح في مختلف الأدبيات في ستة محاور:³

-**المحور الأول:** الذي يدرس العلاقة بين آليات السوق من جانب والتدخل الحكومي من جانب آخر فيما يتعلق بتقديم مختلف الخدمات العامة وهو ما يعكس مستوى من التدخل الحكومي والتوجه نحو الخصخصة **Privatization** كمؤشرات للتعبير عن عدم تدخل الحكومة إلا عند الضرورة.

-**المحور الثاني:** الذي يبحث الحوكمة من خلال التركيز على المنظمات الخاصة ، ويركز على مطالب المعنيين بالمنظمة وكيفية إرضاء العميل.

-**المحور الثالث:** الذي يعبر عن اتجاه الإدارة الحكومية الجديدة والقائم على إدخال أساليب إدارة الأعمال وإدخال قيم جديدة مثل: المنافسة التمكين ومعاملة المستفيدين من الخدمة.

-**المحور الرابع:** ويعبر عن الحوكمة الجيدة وهو يزيد عن المحور السابق في الربط بين الجوانب السياسية والإدارية.

-**المحور الخامس:** ويعبر عن السياسات العامة ماهي إلا محصلة لمجموع التفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين عدد من الفاعلين على المستويين المحلي والمركزي حيث لم تعد الحكومة هي الفاعل الوحيد وان هناك المساواة في الأدوار بين الفاعلين.

- **المحور السادس:** ويرى أن مفهوم الحوكمة يتمثل في إدارة مجموعة من الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة الحكومية.

ومن ثم فان الحوكمة تتعلق باتخاذ القرارات نحو التوجهات للمجتمع ولمؤسساته المختلفة، فالحوكمة تتضمن التفاعلات ضمن الهياكل والعمليات والتقاليد، التي تحدد كيفية ممارسة السلطة وكيفية اتخاذ القرارات وكيفية تعبير المواطنين ومن يهمهم الأمر عن وجهات نظرهم، إنها تتعلق إذا بالسلطة العلاقات والمساءلة: من له التأثير، من يتخذ القرار، وكيف يتم مساءلة متخذي القرارات.⁴

أما بالنسبة لمصطلح الحوكمة المائية يمكن أن تعرف في أوسع معانيها على أنها: "تضم جميع المنظمات والمؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإدارية فضلا عن علاقاتها بتطور الموارد المائية وإدارتها". ولقد عرفت الشراكة العالمية للمياه الحوكمة المائية بأنها: "النطاق الذي يضم الأنظمة السياسية والاقتصادية والإدارية الموضوعة لتطوير الموارد المائية وإدارتها وتوصيل الخدمات المائية على مستويات المجتمع المختلفة"، كما يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره لسنة 2004 الحوكمة المائية بالإشارة إلى: " نطاق العمليات والمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عن طريقها تصنع، الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، القرارات فيما يتعلق بالطريقة المثلى لاستخدام الموارد المائية وتخصيصها وتطويرها وإدارتها".⁵

فالحوكمة المائية إذن في أوضح معانيها تشير إلى: مجموعة متكاملة من النظم التي تتحكم في صنع القرارات الخاصة بتطوير الموارد المائية وإدارتها، فهي ببساطة تتعلق بتحديد من يحصل على المياه ومتى وكيف يحصل عليها⁶.

ومن ثم فإن الحوكمة المائية تتناول الطريقة التي تتخذ بشأنها القرارات حول المياه كيف ومن قبل من وتحت أي ظرف وتقرر من له الحق في المياه وإيصال الخدمات، لتشمل بذلك أسلوب صناعة القرارات الخاصة بتوزيع المياه، والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية الممارسة للمسؤوليات في مجال المياه، وغالبا ما تنطوي هذه القرارات على عنصر سياسي هام خاصة في المناطق التي تتسم بوجود تنافس حول موارد مائية محدودة، وبالتالي فإن نظم حوكمة المياه تعكس عادة الواقع السياسي والثقافي على المستوى الوطني والمحلي وما بينهما، وبهذا الصدد يتزايد الاعتقاد بأن حوكمة المواد والخدمات المائية تكون أكثر فعالية بوجود مشاركة واسعة لأطياف المجتمع المدني والقطاع الخاص بحيث تشكل معا ائتلافا لدعم الحكومة وهذا بدوره يعني إنشاء منابر للمعنيين ودعم المنابر القائمة منها بمختلف مستوياتها والسير في الإجراءات الرسمية لضمان تولي هذه المنابر مهمات رئيسية في تطبيق نظم الحوكمة المائية. وبناء على ذلك فإن صلب تعريف الحوكمة المائية يركز حول سبل اقتسام السلطة بين المعنيين بالشأن المائي في صناعة القرارات المرتبطة بتطوير الموارد المائية وتعبئتها وتوزيعها والمحافظة عليها بهدف تحقيق الاستدامة البيئية والعدل الاجتماعي في توزيعها وتعظيم الاستفادة الاقتصادية منها.⁷

فالحوكمة المائية إجمالا هي عبارة عن: "مجموعة متكاملة من النظم التي تتحكم بصنع القرارات الخاصة بتطوير الموارد المائية وإدارتها، وهي بطبيعتها عملية سياسية، أي أنها تشمل على خيارات سياسية لموازنة المصالح المتنافسة حول من هو المخول بتأدية خدمات معينة وكيفية تقديم الخدمات ومن الذي يدفع ثمن هذه الخدمات وكيف تتم موازنة المصالح المتنافسة والقرارات حول كيفية حماية الموارد المائية".⁸

ثانيا. الحوكمة المائية والإدارة المتكاملة للموارد المائية: أية علاقة؟

يستخدم أحيانا مصطلحا الحوكمة المائية والإدارة المتكاملة للموارد المائية على نحو متبادل، لكن ينبغي التمييز بين الحوكمة المائية والإدارة المتكاملة للموارد المائية، حيث تعني الأخيرة بتحقيق الأهداف على نحو حساس وفعال من الناحيتين العملية والاجتماعية، بواسطة مجموعة محددة من الوسائل في إطار مجموعة من الشروط والتقييدات، أما الحوكمة المائية فتعني بتحديد القيم أو اختيارها أو الالتزام بها، ثم ترجمتها وهذا تقريبا هو الاختلاف الرئيسي بين الحوكمة المائية والإدارة المتكاملة للموارد المائية.⁹ لكن يجب الإشارة إلى أن الإدارة المتكاملة للموارد المائية تقدم مجموعة من المفاهيم المفيدة للتفكير في قضايا حوكمة المياه والنظر إليها كفلسفة لإدارة المياه، كما توفر أيضا مجموعة متفق عليها من المبادئ الأساسية:¹⁰

-الحاجة إلى تكامل أكبر بين مستخدمي المياه وأولئك المؤثرين في توافر المياه، ويوجي ببناء حوكمة مائية جديدة تماما قائمة مستوى الحوض أو تكوين المياه الجوفية.

-الثقة كبيرة باللامركزية والمشاركة ويؤكد على فكرة أن القرارات يجب أن تتخذ على أدنى مستوى مناسب -الموافقة على منهجية للحوكمة المائية قائمة على الإنصاف والحقوق.

ومع هذا كله يجب التأكيد مرة أخرى على أهمية التمييز بين حوكمة المياه وإدارة المياه التي يمكن أن تعرف بأنها: السيطرة على التجهيز والتوزيع والاستعمال وحق تصريف المياه لإنجاز أهداف معينة، ورغم أن حوكمة المياه نشأت من الفكرة إدارة المياه بحكمة فتكون في بعض الأحيان مرتبطة ارتباطا وثيقا بإدارة المياه، إلا انه يمكن التمييز بين حوكمة المياه وإدارة المياه على مستويات عدة:

فعلى المستوى المحلي، تشمل إدارة المياه الممارسات والعمليات المؤثرة في تدفق المياه عن طريق القنوات والمضخات والسدود والأدوات الطبيعية والميكانيكية ويمكننا أن نلاحظ أن عمليات إدارة المياه المعروفة في أغلب الأحيان لا تنفذ فلا يتم التحكم في السدود مثلا خلال أحداث المواسم وتغيراته وهذا يصعب اتخاذ القرارات الصحيحة لتغيير النواتج والمعطيات بأي طريقة من الطرق على مستوى الحوض، تؤدي إدارة المياه عديدا من الوظائف التي تتضمن خطة تخصيص المياه وتوزيعها وكذا مراقبة نوعيتها لحمايتها من الكوارث المائية وصيانة المصادر الطبيعية والحفاظ عليها، أما على مستوى المصدر تجمع إدارة مصادر المياه بين إدارة الأرض المنظمة وموارد بشرية وطبيعية أخرى فضلا على إدارة العمليات المنظمة للتطور المستمر وتخصيص المياه ومراقبتها واستعمال المصادر ضمن سياق أهداف بيئية واقتصادية واجتماعية والمفهوم هذا غالبا ما يتلاقى مع مفهوم الحكومة المائية.¹¹

ثالثا. الحوكمة المائية الأبعاد والدعائم المشتركة:

إن للحوكمة المائية أربعة أبعاد هي اجتماعي واقتصادي وبيئي وسياسي، حيث يشير **البعد الاجتماعي** إلى الاستخدام العادل للموارد المائية، أما **البعد الاقتصادي** فيجذب الانتباه إلى الاستخدام الفعال للمياه ودور المياه في النمو الاقتصادي العام. ويستهدف في الأساس **البعد السياسي** منح أصحاب المصلحة في المياه والمواطنين فرص ديمقراطية متساوية هائلة للتأثير في العمليات والنتائج السياسية ومراقبتها، حيث يهدف إلى ضمان مساواة أوسع نطاقا فيما يتصل بالمياه للمرأة (اعتماد فكرة النوع) بالإضافة إلى المجموعات الأخرى المحرومة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، أما **البعد البيئي** للحوكمة المائية فيشير إلى الاستخدام المستدام للمياه وسلامة النظام البيئي، مع التركيز على دورها الأساسي في الحفاظ على بيئة صحية، وهكذا يمثل تدني جودة المياه تهديدا خطيرا للاستدامة البيئية والصحة العامة كما سيؤدي إلى تقليص الخيارات المتاحة لاستخدام المياه.

وتقوم إستنادا إلى ذلك معظم مبادئ الحوكمة المعنية بإدارة الموارد والخدمات المائية على دعائم مشتركة، وقد تتوع اندماج هذه الدعائم في نطاق أطر عمل مختلفة، ما يؤكد على الجوانب العامة التالية للحوكمة:¹²

- شرعية اختصاص الحوكمة للمنظمات.
 - الشفافية في عملية صنع القرارات.
 - محاسبة الفاعلين فيما يتعلق بمسئولياتهم بما في ذلك المسائل المتعلقة بالسلامة.
 - شمول أصحاب مصلحة مختلفين.
 - العدالة في توصيل الخدمات أو التخصيص والاستخدامات.
 - تكامل وضع السياسات المائية على المستوى الأفقي والرأسي.
 - قدرة المؤسسات والأفراد المضطلعين بإدارة المياه وكذا القدرة على التكيف مع بيئة متغيرة.
- وهاته العناصر تؤكد على أن المؤسسات المائية يجب عليها العمل بطريقة منفتحة وشفافة، مستعملة لغة يفهمها عامة الشعب، كما يجب أن تكون قرارات السياسات المائية شفافة، وخصوصا في ما يتعلق بالصفقات المالية، وان تكفل مشاركة واسعة من خلال كافة مراحل دورة إدارة المشروع المياه الرؤية إلى التنفيذ والتقييم. ولا بد أيضا على الجهات المعنية الرئيسية الإبقاء على حوار، أفقي ومن نفس المستوى الحكومي وعمودي وبين المستويات المختلفة؛ لذلك قد يحتاج الترابط إلى قيادة سياسية ومسؤولية قوية تتحملها المؤسسات من مختلف المستويات ويجب على المؤسسات المائية عند التخطيط وتنفيذ المشاريع والبرامج أن تأخذ في الحسبان جميع مستخدمي المياه والمحتملين والعوامل الخارجية، وان تتوخى الحوكمة المائية الإنصاف ضمن مختلف الجهات المعنية ومجموعات المستخدمين وبينها ومراقبتها طوال عملية تطوير السياسات وتنفيذها ويجب إيلاء عناية خاصة بالحقوق والاحتياجات المحددة للنساء والفقراء والمجموعات الاجتماعية المهمشة.¹³

كما ينبغي الإنصاف في تطبيق العقوبات، المتعلقة بسلوك فاسد أو ممارسات ضارة ومن الضروري أن تستند نظم الحوكمة المائية إلى المبادئ الأخلاقية للمجتمع المعني وإلى حكم القانون، وهو ما سينعكس على أداء الحوكمة المائية وطريقة اشتغالها، فلا بد أن تكون القواعد والأدوار التشريعية والعمليات التنفيذية واضحة، وينبغي على كل مؤسسة معنية بالمياه أن تشرح أفعالها وتحمل المسؤولية كما يجب تحديد عقوبات خرق القواعد وآليات تنفيذ التحكيم لضمان الوصول إلى حلول مرضية لقضايا المياه. مع ضرورة تحقيق التوازن بين مفاهيم الكفاءة السياسية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بالموارد المائية من ناحية والكفاءة الاقتصادية البسيطة من ناحية أخرى، وان لا تعيق النظم الحكومية الأفعال الضرورية. مع مراعاة أن تكون السياسة المائية قائمة على الطلب المائي وتقييم الأثر المستقبلي والخبرة السابقة ويجب تنفيذ السياسات واتخاذ القرارات على المستوى الأكثر ملاءمة، ولا بد أن تكون السياسات المائية مبنية

على حوافز لضمان تحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية عند إتباعها وينبغي أن ينظر لاستدامة الموارد المائية على المدى البعيد كمبدأ موجه.¹⁴

رابعاً. مشاركة القطاع الخاص في إدارة خدمات المياه: الأهداف والأساليب.

يؤكد في هذا الإطار المختصون أن مشاركة القطاع الخاص في توفير خدمات المياه والتطهير، تهدف بالأساس لإتاحة الفرصة له للاستثمار في المشاريع المائية من أجل تحقيق العائد المالي لميزانية الدولة، وتخفيف الأعباء عن كاهلها، ودفع كفاءة قطاع المياه وتحقيق متطلبات المستهلك، وحينذاك يتوجب عليه تحمل جزءاً من الأعباء المالية، ومن ثم فإن مشاركة القطاع الخاص في إدارة هذا المرفق الحيوي لا بد أن تكون لتحقيق أهداف معينة يمكن تحديدها فيما يلي:¹⁵

- الاستفادة من الخبرات والتقنيات والتكنولوجيا الحديثة للقطاع الخاص لتحسين خدمات المياه.
- تحسين الأداء الاقتصادي لقطاع المياه في مجالات التشغيل والصيانة والاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية.

- توفير استثمارات كبيرة في قطاع المياه وإجراء التوسعات اللازمة في المرافق المائية.
- تقليل الدعم الحكومي للقطاع المائي واقتصره على الطبقات ذات الدخل المحدود التي لا يمكنها الحصول على الكميات المطلوبة من المياه بالأسعار المحددة.

- إبعاد قطاع المياه عن البيروقراطية الحكومية والتدخل السلبي من قبل المسؤولين الحكوميين.
- جعل قطاع المياه أكثر استجابة لمتطلبات المستهلكين من حيث الكميات المطلوبة من المياه ونوعيتها. ولأجل إنجاح برامج الخصخصة تعتبر مسألة اختيار طريقة الخصخصة عنصراً مهماً في ذلك، حيث أن بعض أهدافها المنشودة يمكن تحقيقها بأفضل صورة وذلك باستخدام طريقة دون سواها، وتتراوح خيارات وأساليب مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنى التحتية لإمدادات المياه بين عقود الخدمة، الإدارة، الإيجار، الامتياز الإنشاء والتشغيل ونقل الملكية وبيع الأصول كلها وتحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص وتتميز البنية التحتية لإمدادات المياه ببعض الخصائص:¹⁶

- الماء مصدر الحياة والغذاء ولا يمكن الاستغناء عنه وليس له بديل خلافاً للخدمات الأخرى.
- تخضع خدمات المياه للاحتكار الطبيعي والاحتكار من طرف منشأة أو شركة واحدة مما يوجب على الدولة حماية المستهلكين من أي تجاوزات محتملة من طرف المحتكر.

ويمكن إيجاز الأساليب والخيارات المتاحة لخصخصة قطاع المياه بما يلي:¹⁷

• **عقود الخدمة:** تتضمن عقود الخدمة في قطاع المياه مساهمة القطاع الخاص في القيام بمهام محدودة وفائدتها الرئيسية هي الاستفادة من خبرة القطاع الخاص في المهام التقنية وهذه العقود غالباً ما تكون قصيرة المدة لمدة سنتين على الأكثر. دكتوراه رشيد سياسة إدارة المواد المائية.

- **عقود الإدارة:** تتضمن عقود الإدارة في قطاع المياه وضع المؤسسة العمومية للمياه تحت تصرف شركة القطاع الخاص لها قدرات في مجال التسيير للتكفل بتسيير وتشغيل وصيانة المرافق المائية تتراوح مدتها من 3-5 سنوات وبحسب هذه العقود فإن الحكومة تقوم بدفع مبلغ متفق عليه لشركة القطاع الخاص للقيام بأعمال إدارة المرافق المائية لتحقيق أهداف ينص عليها العقد وتتناسب المبالغ التي يتم دفعها مع ما يتم تحقيقه من أهداف وزلا يشتمل هذا الأسلوب من الخصخصة على القيام بضخ الاستثمارات من قبل القطاع الخاص بل تبقى ملكية المرافق المائية والاستثمار فيها من مسؤولية القطاع الحكومي.
- **عقود التأجير:** يتضمن هذا الخيار قيام القطاع العام بالتخلي عن المرافق المائية لشركات من القطاع الخاص مقابل مبلغ معين من المال. يتم دفعه للحكومة أي أن القطاع الخاص يقوم بشراء حقوق الإنتاج من إدارة الموارد المائية لمدة تتراوح من 8-15 سنة.
- **عقود الامتياز:** وفق صيغة عقود الامتياز يعطي الشريك الخاص مسؤولية إدارة تشغيل المرافق المائية وصيانتها والاستثمار فيها من خلال إنشاء مشروعات جديدة لتوسيع المرافق المائية الأصول الثابتة للمؤسسة إما تبقى ملكية السلطة الحكومية او تعود غلى الملكية العامة بعد انتهاء دفتر الامتياز وتمنح الامتياز عن طريق تقديم مناقصة أسعار ويمنح العقد للشركة التي لديها الخبرة والإمكانات والتي تقترح تشغيل المرفق المائي بأخفض سعر ممكن ويتقاضى صاحب الامتياز الأجور مقابل خدماته مباشرة من المستهلك بناء على سعر محدد في العقد وقابل للتعديل خلال مدة العقد وهذه العقود طويلة الأجل تتراوح من 20-30 سنة.
- **عقود الإنشاء والتشغيل وتحويل الملكية:** تقوم في هذه الحالة شركة من القطاع الخاص بإنشاء أحد المرافق المائية مثل سد أو محطة تنقية المياه وتشغيلها والاستفادة من عوائد التشغيل لفترة محددة من السنوات التي تتراوح من 20-50 سنة وفي نهاية العقد يتم نقل ملكية هذا المرفق المائي إلى الحكومة. وفي أثناء سريان مدة العقد تقوم الحكومة بشراء المياه التي ينتجها المرفق المائي بمواصفات وسعر يتم الاتفاق عليه في العقد بحيث يغطي هذا السعر في النهاية كلفة الإنشاء والتشغيل مع هامش ربح معقول.

القطاع	المنطقة	البنية التحتية	الامتياز	المختلطة	القطاع الخاص	القطاع العام
خط خدمة	عمامة	مفروعة	عام	عمامة	2-1	القطاع الخاص (الهند)
خط إدارة	عمامة	خاصة	عام	عمامة	5-3	جوانسبرغ (جنوب أفريقيا) - مونداس (فنزويلا) - الولايات المتحدة
إيجار		خاصة	عام	مفروعة	15-8	ليدجان (كوت ديفوار) - السنغال
امتياز	عمامة	خاصة	خاص	خاصة	30-20	مانيلا (فلبين) - بوينوس آيرس (الأرجنتين) - تورين (إيطاليا) - لايبن والألم (ألمانيا) - جنترا (إندونيسيا)
خصخصة (صفحة الإصول المفروعة لتوليد)	خاصة	خاصة	خاص	خاصة	عبر مطرد	فيلبي - العمامة المتحدة

المصدر: 2005 Jajin.

خامسا. دور القطاع الخاص في السياسة المائية* في الجزائر:

لا بد من الاعتراف ابتداءً بأنه لم يكن يوجد في الجزائر قطاع خاص بإدارة وتشغيل مرافق المياه، ومن أجل تجاوز هذا الوضع تم إدخال مناهج جديدة ومتطورة لإدارة وتسيير مرافق المياه ورفع المستوى التقني والعلمي للمستخدمين، وعملا بتوصيات البنك العالمي لجأت الجزائر إلى إنشاء الجزائرية للمياه وهي مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي نشأت المؤسسة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-101 المؤرخ في 27 محرم 1422 الموافق لـ 21 أبريل سنة 2001 توضع المؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف بالموارد المائية ويوجد مقرها في مدينة الجزائر. ومن مهام هذه المؤسسة تكلف المؤسسة في إطار السياسة الوطنية للتنمية بضمان تنفيذ السياسة الوطنية لمياه الشرب على كامل التراب الوطني من خلال التكفل بنشاطات تسيير عمليات إنتاج مياه الشرب والمياه الصناعية ونقلها ومعالجتها وتخزينها وجربها وتوزيعها والتزود بها وكذا تجديد الهياكل القاعدية التابعة لها وتنميتها. وتكلف المؤسسة بهذه الصفة عن طريق التفويض بالمهام الآتية:¹⁸

- التقييس ومراقبة نوعية المياه الموزعة.
- المبادرة بكل عمل هادف إلى اقتصاد المياه لاسيما عن طريق:
- تحسين فعالية شبكات التحويل والتوزيع.
- إدخال كل تقنية للمحافظة على المياه.
- مكافحة تبذير المياه بتطوير عمليات الإعلام والتكوين والتربية والتحسين باتجاه المستعملين.
- تصوير برامج دراسية مع المصالح العمومية التربوية لنشر ثقافة اقتصاد المياه التخطيط برامج الاستثمار السنوية والمتعددة السنوات وتنفيذها.

واستمرارا للتوجه القائم واستكمالا له جاء القانون رقم 12/05 المؤرخ في 4 أوت 2005 المتعلق بالمياه لينص على إمكانية تفويض تسيير الخدمات العمومية للمياه والتطهير إلى شركات خاصة بموجب اتفاقية، ومن أجل إصلاح طرق التسيير ورفع الكفاءة الإدارية لمؤسسات المياه واستقطاب الدعم المالي من خلال المستثمرين قامت وزارة الموارد المائية بالاستعانة بخبرة القطاع الخاص الأجنبي في مجال التسيير وتوزيع المياه بأكبر مدن الجزائر على غرار العاصمة وهران قسنطينة، عنابة، الطارف، وذلك كمرحلة أولى، بعد عجز المؤسسات العمومية عن التحكم في تسيير القطاع.

هذه الشركة مست بالأساس ثلاث محاور:¹⁹

- **المحور الأول:** تحديث وتطوير تحديات المياه ومستوى الصرف الصحي تدريجيا بالجزائر العاصمة لتصبح كافية ومقبولة من خلال تقييم وجد الممتلكات والمعدات الموجودة، إعادة تأهيل وإصلاح الشبكات والآبار تبني أدوات حديثة للتسيير وتحسين الإيرادات دراسة الموارد والتحديات البيئية لتقليل من المياه المستعملة التي لا يتم معالجتها.
- **المحور الثاني:** تحسين خدمات الزبائن بواسطة إحصاء الزبائن والعدادات بمعرفة حالات لتحسين خدمة الزبائن وتحديثها، تفعيل نظام الفوترة بتقييم فعلي وأكثر دقة للكمية الموزعة والمستهلكة من الماء، عصنة وسائل تسيير الزبائن.
- **المحور الثالث:** تسيير الموارد البشرية بتكوين الثنائيات الخبراء/ المدراء وجلب خبرة شركة سوز Suez Environnement وتعميمها في سبال seaal بنقل الخبرة للمدراء التنفيذيين الجزائريين للجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير، وتنظيم دورات تدريبية لمرافقة ونقل الخبرة والمعرفة في هذا المجال، توفير جملة من التقنيات والبرامج المستعملة في التسيير، والتي اثبتت كفاءتها العالية.

وعلى سبيل المثال تم في الجزائر العاصمة التوقيع على عقد إدارة لمدة أولية 05 سنوات بين الحكومة الجزائرية والشركة الفرنسية Suez Environnement قيمته 120 مليون أورو، وينص العقد على أن تتكفل شركة سوز Suez بإدارة وتشغيل وصيانة جميع مرافق المياه والصرف الصحي في الجزائر العاصمة لتوفير الماء الشروب لسكان المدينة 24/24 سا والقضاء النهائي على التسربات، فهي بذلك مكلفة بإنتاج المياه نقلها معالجتها توزيعها تخزينها وتزويد سكان العاصمة بالمياه الصالحة للشرب.²⁰

وقد بدأ المشروع في أكتوبر 2002 وتم إضفاء الصفة الرسمية من خلال مذكرة التفاهم التي وقعت في فيفري 2003 من قبل الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير وشركة سوز Suez Environnement هذه الأخيرة التي أجرت تشخيصا ميدانيا لتقديم حلول مستدامة والقضاء على الصعوبات والمشاكل المرتبطة بالمياه بتوزيع المياه، وأنجز هذا التشخيص بمساهمة مسؤولي الجزائرية

للمياه والديوان الوطني للتطهير، وصادق المجلس الوزاري عام 2004 على هذا النهج وعلى الميزانية التقديرية المشتركة، بواسطة عقد تسيير لخدمات المياه والصرف الصحي المشتركة في ولاية الجزائر، والهيكلي الذي اعتمد لهذا الغرض هي شركة مساهمة SPA، وهي شركة المياه والصرف الصحي للجزائر تسمى سيال الجزائر ومساهمها بالأساس هما الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير، ووقع العقد في 28 نوفمبر 2005 وفي فيفري 2006 كانت البداية العملية لسيال seaal.²¹

كما وقعت الوكالة الجزائرية لتنمية الاستثمار والشراكة الجزائرية للطاقة في مارس 2008 مع الشركتين الاسبانييتين اينما واكواليا على اتفاقيتين لإنجاز محطتين لتحلية مياه البحر في ولاية مستغانم وبومرداس بقيمة 360 مليون دولار. ووقع أيضا فرع الشركة الجزائرية للطاقة التابع لكل من شركتي سونطراك وسونغاز والمجمع السانغفوري هيفلوكس بتاريخ 06 جويلية 2008 على عقد لإنجاز محطة كبيرة لتحلية مياه البحر بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية Bot في منطقة مقطع بلدية مرسى الحجاج في وهران بطاقة إنتاج تصل إلى 500 ألف م³ وبتكلفة تقدر بـ 460 مليون دولار، أيضا محطة الحامة التي أنجزت الشركة الأمريكية جي ايونيكس التي تمتلك 70% من شركة الحامة لتحلية المياه المكلفة بتشغيل المحطة وصيانتها بشراكة مع الشركة الوطنية للنفط سونطراك وسونغاز والشركة الجزائرية للمياه.²²

لقد أعلن السيد جان مارك جاهي مدير عام شركة المياه والتطهير سيال seaal بالجزائر العاصمة في تصريح لجريدة الخبر اليومية الصادرة بتاريخ 20 أفريل 2009 أن نسبة التزود بالمياه 24 ساعة على 24 ساعة تقدر بحوالي 80% بالجزائر العاصمة بعد ما كانت تقدر بـ 16% 2006. كما سجل تحسن في العديد من المجالات وتم إقامة العديد من المنشآت الجديدة منها نظام المراقبة عن بعد كما نجحت الشركة في ضمان استقرار وتوفير المياه وتطوير شبكة الصرف الصحي وتم استرجاع 100 ألف مستهلك للمياه لم يكونوا مدرجين في الشبكة الرسمية. أما نسبة الضياع أو التسربات فقد قدرت بحوال 30% بعد ما كانت تقدر بحوالي 40% سنة 2000 ويتم إصلاح 2000 تسرب شهريا، بالإضافة إلى عملية تكوين الإطارات الجزائرية لتسيير عملية توزيع المياه كما تم تدعيم مختلف بوسائل عمل حديثة مع إدراج التكنولوجيا في نشاط مختلف المصالح بالإضافة إلى وضع نظام خاص لمراقبة عملية استغلال المياه الجوفية لمنطقة المنتجة، وتسهيل عملية دفع المستحقات مازال مسالة التطهير الصحي فهي متعثرة فيه ولم تعرف تقدما كبيرا. ومع ذلك تظل إدارة المياه التي تركز على التنمية المستدامة والكفاءة في استخدام الطاقة والاستثمار في البحث والتطوير في مجال تقنية المياه أساسية في سبيل رفع مستوى الوفرة المائية كذلك.²³

لكن على الرغم من بعض الإصلاحات التي جرت في مجال إدارة الموارد المائية تبقى هناك بعض العوائق والتحديات المهمة من بينها غموض المسؤوليات وغياب التنسيق بين الجهات المعنية ووجود

مؤسسات غير مؤهلة ووعي عام محدود وإفراط في مركزية القرار، إضافة إلى وجود قوانين وتنظيمات غير فاعلة وغير مطبقة من بين نتائج هذا الوضع العجز المالي المتراكم على قطاع الموارد المائية الذي هو تابع في معظمه للدولة لذلك قد تحتاج البلدان العربية (والجزائر من بينها) مجتمعاً إلى استثمار ما لا يقل عن 200 مليار دولار في السنوات المقبلة.²⁴

فالحوكمة المائية في واقع الحال تواجه تحديات كبيرة من حيث البيروقراطية في التنفيذ والمشاركة العامة والإدارة المستدامة للموارد المائية، وتوفير الخدمات المائية، وما التفسيرات المختلفة للإدارة المائية المتكاملة وتصاريح المصالح بين القطاعات أصحاب المصلحة المختلفين وديناميكيات القوة ونقص بناء القدرات إلا بعض أمثلة للتحديات القائمة. والجدير بالملاحظة هنا أن القرارات المتعلقة بالمياه تركز في أنظمة الحوكمة على ثلاث مستويات الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومن الأهمية بمكان تسهيل التفاعلات الديناميكية- الحوارات والشركات- فيما بين هذه القطاعات لتحسين إصلاح الحوكمة المائية وتنفيذها، لكن تبقى هناك بعض الثغرات على مستوى التنسيق ومنها:²⁵

- **الثغرة الإدارية:** عدم التوافق الجغرافي بين الحدود المائية والحدود الإدارية.
- **الثغرة المعلوماتية:** أوجه التباين في المعلومات بين الجهات المختلفة المسؤولة عن وضع السياسات أو تنفيذ السياسة المائية (وبين الفاعلين العموميين وغير الحكوميين).
- **الثغرة السياسية:** التقسيم القطاعي للمهام ذات الصلة بالمياه بين الوزارات والهيئات الحكومية الذي يعوق وضع سياسات متكاملة.
- **الثغرة الاستيعابية:** لا يملك الفاعلون المحليون المعنويين بالإدارة المائية القدرة الكافية لتطبيق السياسات المائية بفاعلية من حيث الكفاءات العملية والتنسيقية وحجم البنية الأساسية وجودتها. وما إلى ذلك.
- **الثغرة التمويلية:** تعمل العائدات غير الثابتة أو غير الكافية على تفويض الاضطلاع بالمسؤوليات المائية على نحو فعال على المستويات المحلية للحكومة.

الخاتمة: لقد أعادت الجزائر النظر في نهج تسيير مواردها المائية خاصة مع تنامي صعوبات الإيفاء بالاحتياجات المتزايدة على المياه في مجال الشرب والصناعة، خصوصاً خلال فترات الجفاف، إلا أنها لا تزال دون المستوى مما يستوجب تبني استراتيجة ورؤية شاملة بهدف تسيير قطاع المياه بكفاءة، وتقديم خدمة ذات جودة عالية وضمان ديمومتها للأجيال القادمة في المستقبل من خلال توفير المياه وإيصالها بالكمية والنوعية المطلوبة من جهة، وذلك استناداً إلى الحوكمة المائية وفتح المجال لتعزيز دور القطاع الخاص ومشاركته لتحقيق وتفعيل مضامين الحوكمة المائية من خلال:²⁶

إنشاء نظام فعال للمعلومات: يجب أن يراعي سهولة الوصول والتفاعلية وانخفاض التكاليف والملاءمة والعدل ومع ذلك يستلزم إعداد أنظمة المعلومات هذه توفر أشخاص مدربين لتشغيلها ومن ثم ينبغي أن يستند التدريب إلى تجليل الاحتياجات والتركيز على طرق إدارة البيانات وأدواتها.

إنشاء نظام ملائم للموارد المائية: وذلك بتنظيم جميع الاستخدامات بطريقة تتيح له المحافظة على قدرة الموارد المائية المعنية لتلبية تلك الاستخدامات كافة والاستفادة من الوظائف.

إقامة إطار قانوني متماسك: فإنشاء بيئة تمكينية لنظام حوكمة مائية فعال يحتاج إلى إطار قانوني متماسك لنظام تنظيمي قوي ومستقل، فثمة حاجة إلى تطوير نظام قانوني غير مركزي، يعمل على تمكين الأفراد وجعلهم مديرين حقيقيين للموارد من خلال تعاملات شفافة بين أصحاب المصلحة في مناخ من الثقة مع مسؤولية مشتركة عن حماية الموارد المائية.

تفعيل أدوات الإدارة المتكاملة للموارد المائية: وبهذا الصدد يجمع صندوق أدوات الشراكة العالمية للمياه مجموعة تزيد عن خمسين أداة ومرجعا لإنشاء أنظمة فعالة للحوكمة المائية، وتفعيل الإدارة المتكاملة للموارد المائية للتغلب على إخفاقات الحوكمة.

المؤشرات الوطنية للحوكمة المائية: تهدف مؤشرات الحوكمة المائية إلى إفادة أصحاب المصلحة الوطنيين باعتبارها أداة لتحديد الأولويات وتعزيز استجابة المؤسسات والإجراءات لحاجات المستفيدين من المياه، حيث يتعين تطوير المؤشرات الخاصة بها في ظل ظروفها الخاصة لمراقبة التقدم والعقبات وتقييمها في إطار برنامج للحوكمة المائية.

بناء المعرفة والقدرة: تتطلب التحديات المتنامية قدرا أكبر بكثير من بناء القدرات المنظمة بشكل أكبر والمستهدفة بدرجة أفضل بدعم من الموارد ذات الصلة وإجراءات المتابعة ولا بد أن يتحول الاهتمام إلى بناء القدرات فيما بين الهيئات المركزية في سياقها المؤسساتي الجديد.

إنشاء بيئة تمكينية لتنفيذ الإجراءات: وذلك باتخاذ العديد من الإجراءات لتحقيق حوكمة مائية أكثر فعالية، بما في ذلك مراجعة القوانين والإصلاحات المؤسساتية، وتقديم الأدوات الاقتصادية والإصلاحات الاجتماعية، إلا أنه الأهم في ذلك ليس تعريف الإجراءات والأدوات بل تحديد كيفية تنفيذ هذه النهج بنجاح.

قائمة الهوامش:

- 1 - الكايد زهير عبد الكريم ، الحكمانية قضايا وتطبيقات.القااهرة :المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003 ، ص 8.
- 2 – United Nations Development programme, governance for sustainable human development, a UNDP policy document, 1997,P3
- 3 - سلوى شعراوي وآخرون ، إدارة شؤون الدولة والمجتمع. القااهرة : مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2001 ، ص 11.
- 4 - الكايد زهير عبد الكريم ، المرجع السابق الذكر، ص 11.
- 5 - عاطف حمدي، الحوكمة المائية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ، مجموعة من المؤلفين كتاب البحر الأبيض المتوسط : المتوسطي 2012 ، عمان (الأردن) دار فضاءات للنشر والتوزيع ، 2014 ، ص 241.
- 6 – peter rogers , and alan w hall, effective water governance global water partnership tec background papers no 7 , 2003,p 16 .
- 7 - نوار جليل، هاشم، حوكمة المياه ودواعي استخدامها في الأقطار العربية ، بيروت ، المستقبل العربي، العدد (388) حزيران/يونيو 2011 مركز دراسات الوحدة العربية، ص 87.
- 8 - وفاء لطفي، الحوكمة المائية. انظر للموقع التالي تاريخ الدخول 20 سبتمبر 2014 ، www.asharqalarabi.org.uk/markaz
- 9 - عاطف حمدي، المرجع السابق الذكر ، ص 244.
- 10 - نوار جليل، هاشم، نفس المرجع السابق ، ص 89.
- 11 - نوار جليل، هاشم، المرجع السابق الذكر ، ص 89.
- 12 - عاطف حمدي، المرجع السابق الذكر ، ص 242.
- 13 - وفاء لطفي ، المرجع السابق الذكر .
- 14 - المرجع نفسه.
- 15 - محسن زويبيدة ، "التسيير المتكامل للمياه كأداة للتنمية المحلية المستدامة " ، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرياح ورقلة 2012-2013)، ص 170.
- 16 - فراح رشيد، " سياسة إدارة المواد المائية في الجزائر ومدى تطبيق الخصخصة في قطاع المياه في المناطق الحضرية"،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر (3) ، 2009 -2010)، ص 281.
- للاطلاع أكثر حول دور القطاع الخاص في مجال المياه يمكن الرجوع أيضا إلى:
- The World Bank ,Approaches to private participation in water services : a toolkit / Public-Private , 2006
- 17 - فراح رشيد، المرجع السابق الذكر، ص ص 281-283. انظر أيضا إلى: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ماهو ابعده من الندرة، التقرير السنوي 2006 .
- * - ميادئ السياسة الوطنية للماء :
- مبدأ المورد الموحد: بصفته منفعة عامة وطنية يخضع لمراقبة الدولة بصفة مستمرة ومنصفة من أجل ضمان وظائفها الأساسية الاجتماعية والاقتصادية. مبدأ المشاركة: من أجل تأمين هذه المادة وذلك من خلال تسيير تضامني مختلف التركيبات كالجماعات المحلية والمنفعين. مبدأ الاقتصاد ومن أجل تحقيق هذا الهدف يجب توفر شرطين وهما تطبيق مبدأ التسيير التجاري على مؤسسات الماء ويجب على الدولة لعب المنافس والمداد الخطط وفتح المجال للتعاقد مع المؤسسات العمومية والخاصة المحلية والأجنبية من أجل ضمان وجود هذه المادة أطول مدة ممكنة. مبدأ الحفاظ على البيئة وذلك من خلال التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة ومكافحة التلوث ومحاربة الأمراض المنتقلة عن طريق المياه. مبدأ الملكية الجماعية لذلك يجب أن تكون المسؤولية جماعية، كذلك من حيث الاستعمال سواء من طرف المواطنين او قطاع الصناعة والإدارات والدولة.
- نور الدين حاروش. إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر، دفاقر السياسة والقانون، العدد السابع جوان 2012، ص 67.
- 18 - نور الدين حاروش، دفاقر السياسة والقانون، العدد السابع جوان 2012، ص 65.
- 19 - محسن زويبيدة ، المرجع السابق الذكر، ص 192.
- 20 - محسن زويبيدة ، المرجع السابق الذكر ، ص 189.
- 21 - المرجع نفسه، ص 190.

-
- 22 - رشيد فراح ، المرجع السابق الذكر ، ص 304 .
- 23 - وفاء لطفي ، المرجع السابق الذكر .
- 24 - للاطلاع أكثر حول هاته النقطة الاطلاع على : برنامج الامم المتحدة الانمائي، **حوكمة المياه في المنطقة العربية: إدارة الندرة وتأمين المستقبل، 2014.**
- 25 - عاطف حمدي ، المرجع السابق الذكر ، ص 243 .
- 26 - للتفصيل أكثر انظر: عاطف حمدي ، المرجع السابق الذكر ، ص 244 .